احتجاج سيبويه بالأمثال وأثره في التقعيد النحوي

كمال سعد أبو المعاطي

أستاذ النحو والصرف والعروض المشارك

كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة الملك عبد العزيز - جدة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فإن ما كُتب عن سيبويه وكتابه قديماً وحديثاً قد بلغ من الكثرة ما يَصعُب عدّه أو حصره. فقد تناوله العلماء والباحثون على مر العصور بمزيد من البحث والدراسة والتحليل، سواء في ذلك مادته العلمية التي تضمنها أو شواهده بمختلف أنواعها وصورها أو المنهج الذي سار عليه في عرض مادته وتقديم شواهده وبناء قواعده. ومع كثرة ما كُتِب إلا أن الباحث المدقق يتبين أن ثمة ظواهر تستحق الدراسة غابت عن الباحثين، أو أنها - ربما لفتت نظر بعضهم - إلا أنهم لم يفردوا لها مساحة كافية من البحث، ولم يخصوها بدراسة مستفيضة تكشف عنها وتوضح أثرها في التقعيد النحوي عند سيبويه ومن خَلَفه من النحاة. ولعل من أبرز هذه الظواهر وأهمها ما يتعلق بمجموعة الأمثال التي نراها مبثوثة في الكتاب تصادف عين القارئ في كثير من أبوابه ومسائله.

ومعروف أن الأمثال قد لاقت عناية وصادفت اهتماماً لدى كثير من علماء العربية؛ تمثل ذلك في كثرة مؤلفاتهم التي تناولتها جمعاً وشرحاً وتعليقاً، أو تلك التي اهتمت بسرد قصة المثل في إشارة إلى المواقف التي يمكن أن يُقال فيها.

وقد سلك المؤلفون في الأمثال والمهتمون بها سُبلاً كثيرة وطرائق قددا، فكثرت لديهم المؤلفات والكتب، حتى وُجِدت فئة من العلماء ممن اتسع لهم باع التأليف في هذا الفن منهم[1]: أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، والمفضل الضبي (ت ١٧٠هـ)، وأبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ) والأصمعي عبد الملك بن قريب (ت ٢١٣هـ) وأبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) وغيرهم.

وقد شهد التأليف في الأمثال والاهتمام بها طفرة مُذْهِلة مع مطلع القرن الثالث الهجري، حيث ألّف فيها نخبة من علماء تلك الحقبة منهم: ابن الأعرابي (ت٢٣١هـ) وابن السكيت (ت٢٤٤هـ) وابن حبيب (ت٢٤٨هـ) والجاحظ (ت٢٥٥هـ) وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) والمفضل بن سلمة

(ت ٢٩٠هـ) وثعلب (ت ٢٩١هـ)[٢] ثم جاء الميداني (ت٥١٨هـ)؛ ليؤلف (مجمع الأمثال) ومن بعده الزمخشري (ت٥٣٨هـ) الذي ألّف (المستقصى في الأمثال) ثم تبعهم كثير من العلماء الذين رأوا أن الأمثال أقوال مأثورة تحكي التجربة الإنسانية وتتناقلها الألسنة جيلاً بعد جيل، فهي خلاصة تجارب الشعوب ومرآة عاكسة تعكس ثقافة الأمم واتجاهاتها الفكرية، ونظرتها إلى الحياة، ومن ثمَّ كانت المعرفة بالأمثال ضرورة لكل مهتم بدراسة تاريخ الأمم وعادات الشعوب وتطورها الفكري والحضاري، أضف إلى ذلك دورها في الكشف عن فصاحة المتكلم والكاتب بما تتيح له من فرصة التعبير عن الأفكار الكثيرة بعبارات موجزة وقصيرة، قال أبو هلال العسكري: «ما رأيت حاجة الشريف إلى شيء من أدب اللسان، بعد سلامته من اللحن، كحاجته إلى الشاهد والمثل والشذرة والحكمة السائرة، فإن ذلك يزيد المنطق تفخيماً ويكسبه قبولاً، ويجعل له قدراً في النفوس وحلاوة في الصدور، ويدعو القلوب إلى وعيه ويبعثها إلى حفظه، ويأخذها باستعداده لأوقات المذاكرة والاستظهار به أَوَانَ المجادلة»[٣].

وقال ابن المقفع «إذا جُعِل الكلامُ مثلاً، كان أوضح للمنطق، وآنق للسمع، وأوسع لشعوب الحديث».

ولعله من المناسب - قبل الحديث عن الأمثال ومنزلتها بين شواهد العربية ومنهج سيبويه في الاحتجاج بها - أن نعرّف المثل عند علماء العربية بما يكشف عن مفهومه وخصائصه وأنواعه.

فمن معاني المثل في معاجم العربية: الحجة والحديث والصفة، والقول السائر بين الناس، المشهور بين عامتهم وخاصتهم، يضربونه لتصوير المعنى المراد تصويراً حيّاً بأوجز عبارة وأبلغها تأثيراً في النفوس[٤].

قال المبرد: «المثل مأخوذ من المثال، وهو قول سائر يشبَّه حال الثاني بالأول، والأصل فيه التشبيه»[٥].

ورأى ابن السكيت: أن المثل لفظه يخالف لفظ المضروب له، ويوافق معناه معنى ذلك اللفظ، شبَّهوه بالمثال الذي يُعمل عليه لغيره، ورأى أبو هلال أن أصل المثل من التماثل بين الشيئين في الكلام كقولهم: كما تُدين تُدان[٦].

وقال الراغب: المثل عبارة عن قول في شيء يُشبِه قولاً في شيء آخر بينهما مشابهة ليبيِّن أحدهما الآخر ويصوِّره نحو قولهم:

«**الصيفَ ضيعتِ اللبن**»[٧].

وقيل: المثل هو القول السائر المُشْبِهُ مَضْرِبُه بمَوْرِده. وقيل: هو قول مركب مشهور شُبِّه مضْرِبه بمورده، فقيْدُ السائر والمشهور يُخرج ما لم يشتهر ويسْر من الأقوال كلها، وقيل: تشبيه المضْرِب: أي المحل الذي ضُرب فيه الآن بالمورد أي المحل الذي ورد فيه أولاً يُخرج ما اشتهر ولم يقع فيه هذا التشبيه ككثير من الحكم والأوامر والنواهي الشرعية مثلاً[٨].

ويرى المرزوقي: أن «المثل جملة من القول مقتضبه تتسم بالقبول وتشتهر بالتداول، فتنتقل عما وردت فيه إلى كل ما يصح قصده بها من غير تغيُّر يلحقها في لفظها .. ولذلك تُضرب وإن جُهِلت أسبابها التي خرجت عليها، وأنه يُستجاز من الحذف ومضارع ضرورات الشعر فيها ما يُستجاز في سائر الكلام»[٩].

وقال أرسطو: «المثل هو العبارة التي تتصف بالشيوع والإيجاز ووحدة المعنى وصحته». [١٠]

وخلاصة القول: إن المثل قول يرد أولاً لسبب خاص، ثم يتعداه إلى كل ما شابهه فيستعمل فيه شائعاً ذائعاً، وقد

عدّه ابن النظّام نهاية البلاغة، وغاية الكتب إذا توفرت فيه شروط أربعة، وذلك قوله: يجتمع في المثل أربعة لا تجتمع في غيره من الكلام: إيجاز اللفظ وإصابة المعنى، وحسن التشبيه وجودة الكتابة، فهو غاية الكتابة»[١١].

وهكذا عرّف علماؤنا المثل ووضعوا له الشروط والسمات التي تميزه عن غيره من أنواع الكلام بما يكشف عن أهميته ودوره في تراث الأمة وفكرها اللغوي، وقد جاء القرآن الكريم ليؤكد هذه القيمة للأمثال فلفت النظر إليها وأحسن توظيفها وكشف عن دورها في التوضيح والتفصيل والتبيان وإقرار المعاني في الأذهان قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ...﴾[١٢].

وقال عز وجل: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾[١٣]، كما جاءت السُّنة النبوية المطهرة لتؤكد هذا الأمر فاتخذت من ضرب الأمثال أسلوباً للتوضيح والتبيين، وجعلت من بعض الأحاديث نموذجاً يحتذى، ويؤخذ به ليظل صالحاً لكل زمان ومكان ... ومن أمثلة ذلك قوله ﷺ: «إن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة» وقوله ﷺ : «لا يُلدغ المؤمن من جحر مرتين».

كما جاء الشعر العربي وهو أحد المصادر المهمة للغة زاخراً بالحكم والأمثال التي غلبت على أشعار بعضهم، حتى عُرف شعره بها على نحو ما نراه من شعر زهير بن أبي سلمى، وطرفة بن العبد، وذى الإصبع العدواني وغيرهم.

وهكذا بات للأمثال دور مهم في تراثنا الفكري واللغوي، وأصبحت مجالاً خصباً للدراسات والبحوث في كثير من العلوم والفنون والمعارف الإنسانية سواء في ذلك علوم اللغة والاجتماع والسياسة والاقتصاد وغيرها من العلوم، فالذي لا شك فيه أن جمع الأمثال ودراستها دراسة علمية يمثل معيناً ورافداً مهماً لدراسة وفهم الثقافة العربية والإسلامية، وما صاحبها من تطور في الفكر وتعدد في الرؤية؛ الأمر الذي يجعلنا نؤكد دائماً أهمية دراستها وعدّها مصدراً مهماً من مصادر اللغة، ونبعاً صافياً يمد دارس العربية والباحث فيها بثروة لغوية أصيلة وصحيحة سواء من حيث المفردات ودلالتها، أو التراكيب واستعمالاتها. فلا شك أن دراستها تسهم بشكل كبير في الكشف عن بعض أسرار العربية التي لا زالت في حاجة إلى كشف وفهم.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تحاول الوقوف على قيمة الأمثال عند علماء النحو، خاصة «سيبويه» الذي يحتل مرتبة الريادة في هذه الدراسات ؛ لتوضح كيف كان يتعامل معها ؟ ومدى حجيتها عنده ؟ وشكل توظيفه لها عند بناء قواعده النحوية، وأثر ذلك كله على من جاء بعده.

وقبل بيان ذلك لابد من حديث مختصر عن مفهوم الشاهد النحوي الذي يمكن الاستشهاد به، ومصادر هذا الاستشهاد في تراثنا النحوي.

فالشهادة، لغة: خبر قاطع، وشهد لزيدٍ بكذا شهادةً: أدى ما عنده من الشهادة، فهو شاهد وشهيد. واستشهده: سأله أن يشهد، والشهيد: الشاهد، والأمين في شهادة والذي لا يغيب عن علمه شيء[١٤].

وعليه يمكن القول إن الاستشهاد هو: الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على شيء بعينه. وهو عند العلماء مرادف للاحتجاج، الذي هو «إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة»[١٥].

وقد حصر النحاة هذا الدليل النقلي في مصادر بعينها هي: القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب المنطوق - شعراً ونثراً - في زمان ومكان اجتهد النحاة في تحديدهما، واصطلحوا على تسميته «عصر الاحتجاج أو الاستشهاد»[١٦].

وجدير بالذكر ما توصل إليه بعض الباحثين من القول بأن النحاة فرقوا بين هذه المصادر عند اعتمادهم عليها في الاستدلال أو الاحتجاج، فقد عمدوا إلى الركون إلى بعضها على حساب بعضها الآخر، فالشعر من بينها كان الأوفر حظاً، إذ احتل مكانة طغى بها على غيره من المصادر.

وقد اجتهد الدارسون في تفسير ذلك وأرجعوه إلى عدة أسباب كثيرة منها: وفرة الشعر، وحضوره الدائم في ذاكرة أئمة اللغة، وأصحاب الدرس اللغوي؛ أضف إلى ذلك أنه يمثل الطبقة العليا من كلام العرب سواء في ذلك أهل البادية والحاضرة[١٧].

وقد أرجع محمد عيد هذا الاهتمام بالشعر إلى تحرزهم الديني، وورعهم من التعامل مع النص القرآني أو التصرف فيه بالتأويل والتقدير، مع إمكانية ذلك في الشعر[١٨].

كما دافع تمام حسان عن هذا المسلك الذي سلكه النحاة موضحاً أنهم لم يتصدوا لهذه المهمة الجليلة إلا لخدمة القرآن، وقد نزل القرآن باللغة الأدبية وليس بلغة التخاطب العادية، فكان لزاماً على كل من يود المحافظة على القرآن أن يدرس اللغة التي أنزل بها، ولو أن النحاة استخرجوا النحو من لغة التخاطب لما وصلوا إلى ما يريدون، ولكان ذلك منهم خيانة للغاية التي سعوا إليها وإجهاضاً للغرض النبيل الذي عملوا من أجله[١٩]. وعلى أية حال فإن المتتبع لمصادر الاستشهاد يتبين له أن الاستشهاد بالشعر لم تكن له تلك الغلبة التي رآها كثير من الدارسين، خاصة أن الأصل في كلامهم النثر. قال ابن رشيق: «ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون ... فلم يُحفظ من المنثور عشره، ولا ضاع من الموزون عشره[٢٠]»، وقال أيضاً: «كان كلام العرب كله منثوراً، فلما احتاجت العرب إلى الغناء بمكارم أخلاقها، وطيب أعراقها وذكر أيامها الصالحة وأوطانها النازحة وفرسانها الأمجاد وسمحائها الأجواد لتهتز أنفسها إلى الكرم وتدل أبناءها على حسن الشيم، فتوهموا أعاريض جعلوها موازين الكلام، فلما تمّ لهم وزنه سموه شعراً؛ لأنهم شعروا به، أي: فطنوا». [٢١].

ومن هنا حظي الشعر بشيء من الاهتمام ربما فاق فيه غيره من مصادر اللغة، إلا أن هذا الاهتمام لا يقوى دليلاً على إغفال دور النثر في الاستشهاد، فقد تم الاستشهاد بهما جميعاً، وكان للشاهد النثري دوره الفاعل والمؤثر في بناء القاعدة النحوية وتأكيدها، خاصة الأمثال التي جمع بينها وبين الشعر قواسم مشتركة كثيرة جعلتها تحتل أيضاً مكانة عظيمة عند اللغويين، ولعل من أبرز هذه القواسم: «الضرورة والشفوية والسيرورة، والجانب الوظيفي، إضافة إلى جانب المحاكاة والتخييل وجانب الإيقاع والموسيقى»[٢٢]، وهي قواسم جعلتها عند بعض العلماء «أبقى من الشعر، وأشرف من الخطابة، فلم يسِر شيء سيرها، ولا عمّ عمومها، حتى قيل: أسير من مثل[٢٣]».

وقد نص المرزوقي في مقدمة شرحه لديوان الحماسة على تلك العلائق التي تجمع بين الشعر والأمثال، وذلك في ثنايا حديثه عن عمود الشعر عند العرب، فقد رأى استواء المنظوم والمنثور عندهم، خاصة الأمثال - التي تقترب في بعض سماتها من الشعر، وذلك قوله: «إنهم كانوا يحاولون

شرف المعنى وصحته، وجزالة اللفظ واستقامته، والإصابة في الوصف. ومن اجتماع هذه الأسباب الثلاثة كثرت سوائر الأمثال، وشوارد الأبيات»[٢٤]، وقال أيضاً: «أقسام الشعر ثلاثة: مثل سائر، وتشبيه نادر، واستعارة قريبة»[٢٥]، وقد وقعت الأمثال في كلام العرب المنظوم والمنثور سواء بسواء، قال ابن رشيق: «المثل السائر في كلام العرب كثيرٌ نظماً ونثراً، وأفضله أوجزه وأحكمه أصدقه...[٢٦]» وقال غيره: «الأمثال تقعُ في النثر والنظم»[٢٧] ولعل الضرورة التي أجمع العلماء على وقوعها في الأمثال كما تقع في الشعر تعد من أهم القواسم المشتركة التي تقرّب بين المثل والشعر، قال المبرد: «والأمثال يُستجاز فيها ما يُستجاز في الشعر، لكثرة الاستعمال لها»[٢٨].

وقال المرزوقي: «واستُجيز من الحذف ومضارع ضرورات الشعر فيها ما لا يُستجاز في سائر الكلام»[٢٩].

وقد أكد ابن جني وغيره من العلماء وقوع هذه الضرورة، وذلك قوله: «على أن الأمثال عندنا وإن كانت منثورة فإنها تجرى في تحميل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك قال أبو علي «لأن الغرض في الأمثال إنما هو التسيير، كما أن الشعر كذلك، فجرى المثل مجرى الشعر في تجوز الضرورة فيه»[٣٠].

لعل هذه العلائق جميعاً كانت سبباً في الاهتمام بالأمثال ؛ لتأخذ مكانها بين شواهد العربية، خاصة عند سيبويه الذي جمع منها في كتابه أكثر من أربعين مثلاً، استطاع أن يُحسن توظيفها ويعتمد عليها بشكل أو بآخر في بناء القاعدة النحوية أو تأكيدها أو على الأقل اتخاذها نماذج للتمثيل، وهو ما كشف عنه منهجه في الاستشهاد والاحتجاج بمصادر اللغة المختلفة.

فقد لوحظ - وبنظرة سريعة للشاهد عنده - أنه كان يعد القرآن الكريم الأساس الأول في الاستشهاد، والغالب أنه كان يضع عنوان الباب الذي يتحدث عنه، ثم يمثل له بأمثلة يقيسها على القرآن، ثم يذكر بعدها الآيات الواردة في الموضوع، مُتْبعاً إياها بما ورد عن العرب من عبارات سمعها أو رواها عمن سمعها من شيوخه أو عمن وثق فيه من الرواة، ثم يأتي بسائر الشواهد من شعر ونثر[٣١].

وفي مواطن أخرى يبدأ استشهاده بالآيات ثم بالشعر ثم بما ورد من كلام العرب، إلا أن القرآن هو الأول عنده غالباً. وربما جاءت شواهده كلها من القرآن، كما في: (باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام) [٣٢].

وقد يقدم عبارات مما يمثل به من كلام العرب على ما يستشهد به من الآيات القرآنية مع تسويته بينهما، كما ورد في باب: (مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك) [٣٣].

وربما بدأ استشهاده بالشعر ثم يأتي بعده بالآية ليعود بعدها إلى الشعر .. وهكذا فإن الغالب على منهجه في الاستشهاد عدم الثبات على شكل معين، فهو يأتي بالشاهد الذي يراه مناسباً للموضوع أو الذي يستحضره ذهنه عند عرض المسألة، ولا فرق عنده - فيما أرى - بين شاهد قرآني وبين شاهد شعري أو نثري فكلها شواهد يُعتد بها ويُعتمد عليها في التقعيد، وإن غلب عليه اعتماده على الشاهد القرآني، على أساس أن القرآن هو أصح كلام وأفصحه، وأنه جاء ممثلاً للغة العرب، وشاملاً معظم تراكيبها اللغوية، أضف إلى ذلك منزلة القرآن الكريم في النفوس ومكانته في القلوب.

وقد جاءت الأمثال عنده مصبوغة بذات الصبغة التي صبغ بها منهجه في الاحتجاج بمصادر اللغة؛ لتدور ضمن هذه المنظومة وتؤدي دورها بين الشواهد. وهذا البحث

محاولة لبيان بعض من سمات منهجه في التعامل مع الأمثال، ولتوضيح كيف كان يعتمد عليها ويحتج بها لبناء قواعده النحوية.

ولعل من أبرز هذه السمات:

١ - اعتماده المثل شاهداً أساساً وحُجة في بناء القاعدة:

ومن أمثلة ذلك ما ذكره في: (باب النون الثقيلة والخفيفة)[٣٤] فقد بدأ الباب بقوله: اعلم أن كلَّ شيءٍ دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة، كما أن كلَّ شيء دخلته الثقيلة تدخله الخفيفة .. ثم شرع في ذكر المواضع التي تدخلها نون التوكيد فقال: «ومن مواضعها أفعالُ غير الواجب التي في قولك بجهدٍ ما تبلغنّ، وأشباهه[٣٥]» منبهاً بذلك على جواز دخول نون التوكيد على هذه الأفعال المسبوقة بنفي.

وقد علل ذلك بقوله: «وإنما كان ذلك لمكان (ما)، وذلك لأنهم شبهوا «ما» باللام التي في لتفعلنّ».

ثم قال: «وتصديق ذلك قولهم في مثل: في عِضَةٍ ما ينْبُتنَّ شكيرُها»[٣٦]

وقال أيضاً في مثلٍ آخر: «بألم ما تُخْتِننّه»[٣٧] وقالوا: «بعين ما أرينَّك». فما هنا بمنزلتها في الجزاء[٣٨].

والنظر في كلام سيبويه هنا يكشف أنه بنى حكمه السابق والقاضي بجواز دخول نون التوكيد على الأفعال المسبوقة بنفي معتمداً على هذه الأمثال؛ الأمر الذي يؤكد منزلتها عنده وقيمتها كشواهد يحتج بها، وهو ما نلاحظه في قوله: «وتصديق ذلك قولهم في مثل» فقد جعل المثل دليلاً على صدق الحكم ثم أكدّه بمثلين آخرين.

ومنه ما ورد في: (باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعلِ المستعمل إظهاره، إذا علمت أن الرجل مستغنٍ عن لفظك بالفعل)[٣٩].

ففي هذا الباب الذي تحدث فيه عن جواز إضمار الفعل المستعمل إظهاره اعتماداً على دلالة الحال المشاهدة وعلم المخاطب. يقدم سيبويه عدداً من الأمثال جعلها شاهداً وحجة على هذه القاعدة، وقد قدّم لها بكلام يزيد من قوتها وحجيتها فقال: «وهذه حُججَ سُمِعت من العرب وممن يوثق به، يزعم أنه سمعها من العرب، من ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم: «اللهم ضبُعاً وذئباً» إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل. وإذا سألتهم ما يعنون قالوا: اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبُعاً وذئباً. وكلهم يُفسِّر ما ينوي وإنما سهل تفسيره عندهم ؛ لأن المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهارٍ»[٤٠].

ثم يمضي في حديثه عن هذه الظاهرة فيقدم أمثلة أخرى يوضح بها القاعدة مُتْبِعاً إياها بأمثالٍ يحتج بها على صحة القاعدة فيقول: «ومن ذلك قولك: زيداً وعمراً، كأنك تريد: اضرب زيداً وعمراً، كما قلت: زيداً وعمراً رأيتُ. ومنه قول العرب: «أمَر مُبْكياتك»[٤١]، والظباءَ على البقر؛ يقول: عليك أمرَ مبكياتك، وخلِّ الظباءَ على البقر[٤٢].

وفي باب (ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف) يجعل من المثل الذي يقول: « المرءُ مقتولٌ بما قَتَل به إنْ خنجراً فخنجرٌ وإن سيفاً فسيف» مداراً للحديث، وشاهداً أساساً وحجة يحتج بها على تلك القاعدة، فيقول بعد أن يقدم المثل السابق: «وإن شئت أظهرت الفعل فقلت: إن كان خنجراً فخنجر ... ومن العرب من يقول: إن خنجراً فخنجراً .. كأنه قال: .. وإن كان الذي قَتَل به خنجراً كان الذي يُقْتَلُ به خنجراً[٤٣].

وقد أكثر سيبويه من الأمثال في هذا الباب محتجاً بها على صحة القاعدة والحكم الذي انتهى إليه، ومستشهداً بها على صحة بعض الأساليب والأقوال المسموعة عن العرب. فمن ذلك قوله: «ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، قولك: هلاَّ خيراً من ذلك، وألاّ خيراً من ذلك، أو ألاَّ تفعلُ غيرَ ذلك. وهلاّ تأتي خيراً من ذلك.

وربما عَرضْتَ هذا على نفسك فكنت فيه كالمخاطَب، كقولك: هلاَّ أفْعَلُ، وألاَّ أفعلُ .. ومن ذلك قولك: «أوَ فَرقاً خيراً من حُبٍّ.

وإنما حمله على الفعل ؛ لأنه سُئل عن فعله فأجاب على الفعل الذي هو عليه»[٤٤].

ومنه أيضاً قوله: و «لو» «بمنزلة» إنْ «لا يكون بعدها إلا الأفعال ؛ فإن سقط بعدها اسم ففيه فعلٌ مضمر في هذا الموضع تبنى عليه الأسماء. فلو قلت: ألا ماءَ ولو بارداً، لم يحسن إلا النصب، لأن بارداً صفة، ولو قلت: ائتنى ببارد كان قبيحاً .. ألا ترى كيف قبح أن يضع الصفة موضع الاسم.

ومن ذلك قول العرب «ادفع الشرَّ ولو إصْبَعاً» كأنه قال: ولو دفعته إصبعاً، ولو كان إصبعاً [٤٥]» فقد جعل المثل هنا دليلاً على القاعدة وشاهداً لها.

ويستمر سيبويه في عرض الأساليب التي يرى فيها إضماراً للفعل المستعمل إظهاره فيقبل منها ما حُسن ويرفض منها ما قبُح محتكماً في ذلك كلِّه إلى الأمثال العربية السائرة على ألسنة العرب، فيقول: «ومما ينتصب أيضاً على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، قول العرب: حدَّث فلان بكذا وكذا، فتقول: صادقاً والله.

أو أنشدك شعراً، فتقول: صادقاً والله، أي قاله صادقاً. لأنك إذا أنشدك فكأنه قد قال كذا. ومن ذلك أيضاً أن ترى رجلاً قد أوقع أمراً أو تعرّض له فتقول: «متعرضاً لعنٍ لم يَعنه»[٤٦] أي دنا من هذا الأمر متعرضاً لعنٍ لم يعْنه. وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال»[٤٧].

ثم يَعْقُب احتجاجه بالمثل بأمثال أُخر يؤكد بها القاعدة ونكتشف بها مكانة الأمثال عنده، ودورها في الاحتجاج للقاعدة النحوية فيقول: ومثله: «بيعَ المَلطى لا عهد ولا عقد»[٤٨] وذلك إن كنت في حال مساومة وحال بيع، فتدع أُبايُعك استغناء لما هي فيه من الحال. ومثله: «مواعيدَ عرقوب أخاه بيثرب»[٤٩]

كأنه قال: واعدتني مواعيدَ عرقوب أخاه، وترك «واعدتني» استغناء بما هو فيه من ذكر الخُلف، واكتفاء بعلم من يعنى بما كان بينهما.

ومثله: «غضبَ الخيلِ على اللُّجم» كأنه قال: غضِبتَ، أو رآه غضبان فقال: «غضبَ الخيل، فكأنه بمنزلة قوله: غضبتَ غضبَ الخيل على اللّجم»[٥٠]

ومن ذلك ما قدمه تحت عنوان: (هذا بابٌ يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل).

فعنوان هذا الباب يُعلي من شأن الأمثال عند سيبويه، ويؤكد على دورها في الاستشهاد والاحتجاج للقاعدة النحوية. وقد استهل الباب بمثل جعله مدار الحديث ثم أتبعه بعددٍ آخر من الأمثال ساقها على سبيل التمثيل وزيادة التوضيح والتأكيد. والناظر في هذا الباب يلحظ أنه قدَّم المثلَ كشاهد وحجة على غيره من الشواهد الشعرية. وهو أمر خالف فيه منهجه في عرض وترتيب شواهده داخل الباب الواحد، إذ الغالب عنده تقديم الشاهد القرآني يليه الشاهد الشعري، ثم يأتي بالمثل - إن وُجد - ولنتأمل قوله تحت هذا العنوان: «وذلك قولك: «هذا ولا زعَماتِك». أي: ولا أتوهم زعماتك. ومن ذلك

قول الشاعر وهو ذو الرُّمة، وذكَرَ الديارَ والمنازلَ:

ديارَ ميّة إذ ميُّ مساعفةُ ولا يرى مثلها عُجْمٌ ولا عَرَبُ[٥١]

كأنه قال: أذكر ديارَمّية، لكنه لا يذكر أذكر لكثرة ذلك في كلامهم واستعمالهم إياه، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك، ولم يذكر ولا أتوهم زعَماتك لكثرة استعمالهم إيّاه، ولاستدلاله مما يَرَى من حاله أنه ينهاه عن زعمه[٥٢].

ثم يقدم عدداً آخر من الأمثال على سبيل الاحتجاج أيضاً تأكيداً للقاعدة ودعماً لدور الأمثال ومنزلتها بين الشواهد. فيقول: «ومن ذلك قول العرب: «كليهما وتمراً»، فذا مثلٌ قد كثر في كلامهم واستعمل، وتُرك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنه قال: أعْطِني كليهما وتمراً.

ومن ذلك قولهم: «كلَّ شيءٍ ولا هذا» و «كلَّ شيءٍ ولا شتيمة حُرٍّ» أي: ائتِ كل شيء ولا ترتكب شتيمة حُرٍ، فحذف لكثرة استعمالهم إياه، فأُجرى مجرى: ولا زعَماتك»[٥٣].

وقال أيضاً «ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾[٥٤] و«وراءَك أوسعَ لك» و «حسبُك خيراً لك» إذا كنت تأمر. ومن ذلك قول الشاعر وهو ابن أبي ربيعة[٥٥]:

فَواعِديه سُرَاً حَتَى مالك أو الربَا بينهما أسْهَلا

وإنما نصبت خيراً لك وأوسعَ لك ؛ لأنك حين قلت: انْته فأنت تريد أن تُخرجَه من أمر وتدخله في آخر.

وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت: انته وادخل فيما هو خير لك، فنصبته .. وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: انته، فصار بدلاً من قوله: ائت خيراً لك، أو ادخل فيما هو خير لك[٥٦].

وبعد أن يقدم المزيد من الأمثلة والنماذج التي يوضح بها الحكم والقاعدة يقول: فإنما ذكرت لك ذا لأمثِّلَ لك الأوّل به؛ لأنه كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل فحذف[٥٧].

ومنه أيضاً ما جاء في باب (ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي)[٥٨] ففي هذا الباب يقدم عدداً من الأقوال والأساليب الواردة عن العرب مثل قولهم: «أخذته بدرهم فصاعداً» وقولهم: «من أنت زيداً» وغيرهما، دون أن يقدم لها شاهداً من قرآن أو شعر. حتى إذا انتهى من عرض بعض الأقوال جاء بشاهد من الأمثال، وهو قولهم: «أطِرّى إنك ناعلةٌ واجمعي» ولنتأمل فيما جاء به، لنرى كيف وظف هذا المثل؟ وكيف احتج به لقاعدة فرعية داخل قاعدته الأساسية:

يقول: «ومن ذلك قول العرب: من أنت زيداً[٥٩]» فزعم يونس أنه على قوله: من أنت تذكر زيداً، ولكنه كثر في كلامهم واستُعْمِل واستغنوا عن إظهاره، فإنه قد عُلم أن زيداً ليس خبراً ولا مبتدأ، ولا مبنياً على مبتدأ، فلابد من أن يكون مبنياً على الفعل، كأنه قال: من أنت معرفاً ذا الاسم ولم يحمل زيداً على مَنْ ولا أنت. ولا يكون من أنت زيداً إلا جواباً كأنه قال: أنا زيدٌ، قال: فمن أنت ذاكراً زيداً .. وصار كالمثل الجاري، حتى إنهم ليسألون الرجل عن غيره فيقولون للمسئول: من أنت زيداً، كأنه يكلمُ الذي قال: أنا زيدٌ. أي أنت عندي بمنزلة الذي قال: أنا زيد، فقيل له: من أنت زيداً. كما تقول للرجل: أطِرّي إنك ناعلةٌ واجمعي أي: أنت عندي بمنزلة التي يقال لها هذا»[٦٠].

وإمعان النظر في هذه المسألة يوضح أن سيبويه أتى بالمثل: «من أنت زيداً» شاهداً وحجة للقاعدة والحكم الذي أثبته وهو عمل الفعل المتروك إظهاره النصب في غير الأمر والنهي. ثم جاء بالمثل الأخر (أطري إنك ناعلة واجمعي)؛ ليوضح به صحة احتجاجه بالمثل السابق

ويؤكد قاعدة أن الأمثال لا تغير وأنها صالحة لأن يخاطب بها المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث[٦١].

والحق أن تتبع مواطن الاحتجاج بالأمثال في كتاب سيبويه يكشف عن أن احتجاجه بالأمثال لم يقف عند حد القواعد النحوية المتعلقة بالتركيب اللغوي وحسب، بل تجاوز ذلك لتكون الأمثال شاهداً وحجة على بعض القضايا الصرفية ذات الصلة ببنية الكلمة - كما جاء في: (باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك)[٦٢].

«وذلك قولهم في فخذ: فخْذ وفي كبد كبْد، وفي عضد: عضْد .. وقد احتج كذلك بقولهم في المثل: «لم يُحْرِمْ مَنْ فُصْد له».

وتحت عنوان: (هذا باب استفعلت) يستعرض المعاني التي تأتي عليها صيغة استفعلت من طلب وإصابة ونحوهما.. إلى قوله: وقالوا في التحوّل من حال إلى حال هكذا: «استنوق الجمل، واستتيست الشاة»[٦٣]

٢ - تقديمه «المثل» - أحياناً - على غيره من الشواهد:

إمعان النظر في توظيف الشواهد عند سيبويه يؤكد أنه كان يقدم الشاهد القرآني على غيره من الشواهد سواء أكان الشاهد شعراً أم نثراً. إلا أنه وفي بعض المواضع كان يقدم المثل على غيره من الشواهد. وذلك على نحو ما جاء في باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف[٦٤]. فقد أورد فيه المثل «المرء مقتول بما قَتل به إن خنجراً فخنجر وإنْ سيفاً فسيف».

ثم تحدث عن جواز الرفع قائلاً: «وإن أضمرت الرافع كما أضمرت الناصب فهو عربي حسن، وذلك قولك: إن خيرٌ فخيرٌ، وإن خنجرٌ فخنجرٌ. كأنه قال: إن كان معه خنجر حيث قتل فالذي يقتل به خنجر ... إلا أنه يستحسن النصب على نحو ما جاء في المثل فيقول: «والنصبُ فيه جيد بالغ على التفسير الأول[٦٥]» ثم يأتي ببيت للنعمان بن المنذر يؤكد به صحة شاهده (المثل) ويرجح به وجه النصب. وذلك قوله[٦٦]:

قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذبا

فما اعتذارك من شيء إذا قيلا

ومنه أيضاً تقديمه المثل «لم يُحْرِمْ مَنْ فُصْد له» على قول أبي النجم: **لو عُصْر منه البان والمسك انعصر**[٦٧]

وهو مما ورد في باب: (ما يُسكَّن استخفافاً وهو في الأصل متحرك)[٦٨]

٣ - مساواته بين المثل والشاهد الشعري أحياناً وجعلهما بمنزلة واحدة.

ومنه ما جاء في باب: (ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أم لم يكن فيه..)[٦٩] فقد قال:

«وأما ما ينتصب في الاستفهام من هذا الباب فقولُك: أَقِياماً يا فلان والناس قعود، وأجلوساً والناس يعدُون، لا يريد أن يخبر أنه يجلس ولا أنه قد جلس وانقضى جلوسه، ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس وفي قيام. قال الراجز، وهو العجّاج: أطرباً وأنت قِنَّسْرِيُّ[٧٠]

وإنما أراد: أتطربُ طرباً، أي أنت في حال طرب؟! ولم يخبر عما مضى ولا عما يستقبل. ومن ذلك قول العرب: «أغدةً كغدة البعير وموتاً في بيت سلولية» كأنه إنما أراد أأغد غدةً كغدة البعير وأموت موتاً في بيت سلولية. وهو بمنزلة أطرباً، وتفسيره كتفسيره»[٧١].

فقوله: «وهو بمنزلة أطرباً، وتفسيره كتفسيره» يجعلهما بمنزلة واحدة، حتى وإن تقدم الشاهد الشعري، وهو ما يعني أن تقدمه في هذا الموضع ليس لأفضلية فيه بقدر ما هو ترتيب اقتضاه منهج التأليف.

٤ - اكتفاؤه أحياناً بالمثل كشاهد وحيد يحتج به:

ربما اكتفى بالمثل فقط - شاهداً دون سواه، يحتج به على قاعدة بعينها، وربما كان ذلك راجعاً إلى طبيعة الباب والمادة المدروسة، حيث يتعذر أحياناً وجود الشاهد الشعري فضلاً عن الشاهد القرآني، ومن ثم يكتفي سيبويه بما أثبته من المثل؛ ليكون شاهداً على القاعدة، وذلك نحو استشهاده بقولهم «بئس الرمية الأرنب[٧٢]» على مجيء وزن «فعيل» بمنزلة «مفعول» في جمع التكسير وهو في المؤنث والمذكر سواء. ويلاحظ أنه قد أكثر - في هذا الموضع - من ذكر وإثبات الأمثلة التي جاءت في شكل كلمات مفردة؛ ليوضح بها القاعدة؛ الأمر الذي يؤكد ندرة الشاهد القرآني والشعري أحياناً ويكشف عن المساواة في القيمة والدلالة بين جميع الشواهد عنده.

٥ - احتجاجه للمسألة الواحدة بأكثر من مَثَل:

وقد ظهر هذا جلياً خاصة في تلك الأبواب المتتابعة التي عالج فيها مواضع الحذف والإضمار المتعلقة بالفعل، فقد استدل على حذف الفعل وجوباً وجوازاً بمجموعة أمثال - سبق ذكرها وإثباتها عند الحديث عن اعتماده المثل شاهداً أساساً وحجة في بناء القاعدة وذلك نحو قولهم: «اللهم ضبعاً وذئباً» و «أمر مبكياتك لا أمر مضحكاتك» و«الظباءَ على البقر» و « المرءُ مقتول بما قتلَ إن خنجراً فخنجرٌ» و «أوَ فَرَقاً خيراً من حُبٍّ» و«ادفع الشرَّ ولو أصبعاً» و «كلَّ شيءٍ ولا شتيمة حرّ» و «متعرضاً لعنن لم يعنه» و «هذا ولا زَعَمَاتِك» و «كليهما وتمراً» إلى غير ذلك من الأمثال التي احتج بها على هذه المسائل والتي ازدحمت بها تلك الأبواب.

ومن ذلك أيضاً: ما جاء في باب النون الثقيلة والخفيفة، فقد جاء في هذا الباب بثلاثة أمثال احتج بها على جواز دخول نون التوكيد على الأفعال المسبوقة بنفي وذلك قولهم: «في عِضة ما يَنْبُتَنَّ شكيرُها» وقولهم: «بألم ما تختتنّه»، وكذلك قولهم: «بعين ما أرينك».

ومنه أيضاً: ما جاء في باب (استفعلت) فقد جاء بالمثلين «استنوق الجمل» و «استتيست الشاة»؛ ليستدل بهما على إفادة استفعلت» معنى التحوّل.

وعلى أي حال فقد سلك سيبويه هذا المسلك في غير موضع من كتابه، حيث لوحظ استشهاده بأكثر من مثل في الباب الواحد واحتجاجه بأكثر من مثلٍ للمسألة الواحدة؛ الأمر الذي يكشف عن قيمة الأمثال عنده ويوضح دورها في بناء القاعدة النحوية ويُعلي من شأنها بين سائر الشواهد.

٦ - احتجاجه بالمثل الواحد على مسائل متعددة وفي مواطن متفرقة:

من ذلك احتجاجه بقولهم «أَطْرِقْ كَرَا» فقد جاء به تارة في باب (الحروف التي ينبه بها المدعو)[٧٣] شاهداً على جواز حذف حرف النداء من النكرة[٧٤]، ثم جاء به تارة أخرى في باب (ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله ولم يكسّر هو على هذا البناء)[٧٥] وذلك قوله «وقالوا: كرَوَانٌ وللجميع كِرْوانٌ، فإنما يكسّر عليه «كرَىً»، كما قالوا: إخوانٌ، وقد قالوا في مثل «أطرق كَرَا» ومثل ذلك: حمارٌ وحميرٌ ومثل ذا: أصحابٌ وأطيارٌ وفلوٌّ وأفْلاءٌ[٧٦].

ومنه أيضاً احتجاجه بالمثل «الظباءَ على البقر» الذي جاء به شاهداً على جواز حذف الفعل المستعمل إظهاره في الأمر والنهي استغناء عنه بعلم المخاطب ودلالة الحال المشاهدة.

ثم احتج به لمسألة أخرى وفي موطن آخر من كتابه، وذلك عند حديثه عن جواز خروج ضبط «غضب»من النصب إلى الرفع في قولهم: «غضبَ الخيل على اللُّجم» وذلك قوله: ومن العرب من يرفع فيقول «غضبُ الخيل على

اللُّجم» فرفعه، كما رفع بعضهم: «الظباءُ على البقر»[٧٧].

وأما قولهم: «عسى الغوير أبؤساً» فقد جاء به في ثلاثة مواطن محتجاً به على عدة مسائل، ومؤكداً قاعدة نحوية مفادها «أنهم قد يجعلون الشيء من كلامهم في موضع على غير حاله التي يكون عليها في سائر الكلام» يتضح ذلك في قوله: «ومثلُ قولهم: من كان أخاك، قولُ العرب: ما جاءتْ حاجتك كأنه قال: ما صارت حاجتَك، ولكنه أدخل التأنيث على «ما»، حيث كانت الحاجة، كما قال بعض العرب: منْ كانتْ أمَّك، حيث أوقع «من» على مؤنث. وإنما صُيرِّ «جاء» بمنزلة «كان» في هذا الحرف وحَده ؛ لأنه بمنزلة المثل، كما جعلوا «عسى» بمنزلة «كان» في قولهم: «عَسى الغُوَيْرُ أبْؤُساً»، ولا يقال: عسيْتَ أخانا .. ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام[٧٨].

ومنه أيضاً قوله: «.. كما لم يجز حذف حرف الجر إلا في الأماكن، في مثل: دخلتُ الدارَ. واختصت بهذا، كما أن «لدُنْ» مع غُدْوة لها حال ليست في غيرها من الأسماء، وكما أن «عسى» لها في قولهم «عسى الغويُر أبؤساً» حال لا تكون في سائر الأشياء»[٧٩].

وأما الموضع الثالث فتمثل في قوله: «ومن العرب من يقول: عسى يُفْعَلُ، يشبهها بكاد يَفْعَلُ، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: «عسى الغويرُ أبؤساً» فهذا مثل من أمثال العرب، أجروا فيه «عسى» مجرى «كان»[٨٠].

وبهذا يتضح كيف استطاع سيبويه توظيف المثل الواحد للاحتجاج به أكثر من مرة على أكثر من مسألة وفي أكثر من موضع في كتابه، الأمر الذي يكشف جلياً عن أهمية الأمثال عنده، ويؤكد على دورها وأثرها في بناء القاعدة النحوية.

٧ - اعتماده - غالباً - رواية واحدة للمثل، وأحياناً - أكثر من رواية:

إن التأمل في مجموعة الأمثال التي أثبتها سيبويه في كتابه يكشف أن معظمها جاء على رواية واحدة، هي عنده موطن الشاهد ومناط الاحتجاج، إلا أن إمعان النظر في بعض هذه الأمثال وطريقة توظيفه لها يكشف كذلك - أنه كان - أحياناً - يقدم المثل محتجاً به على شيء معين أو مسألة محددة، ثم يذكر له رواية أخرى ربما نأت به عن كونه شاهداً على تلك المسألة.

وبتتبع المواطن التي ورد فيها ذكر لهذه الروايات لوحظ أنه كان يصرح ببعضها في مواطن معينة، وربما ترك ذكر بعضها الآخر دون تصريح أو تلميح، بمعنى أنه كان يعتمد رواية واحدة للمثل دون تصريح أو تلميح لغيرها - وإن كان موجوداً - لأن هذه الرواية - التي أثبتها - هي الخادمة لفكرته والمقويَّة لقاعدته، بل ربما كانت هي الشاهد الذي تُبنى عليه القاعدة وما أقَرّه من رأى، وذكر غيرها ربما هدم ما انتهى إليه من حكم أو أرساه من قاعدة.

ولتوضيح ذلك النهج الذي انتهجه يمكن الرجوع إلى ما جاء من أمثال في باب (ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف)[٨١] فقد حشد في هذا الباب عدداً من الأمثال منها قولهم:

«متعرضاً لعنن لم يعنه» وقولهم: «بيع الملطى لا عهد ولا عقد» برواية النصب فيهما على أنهما شاهدان على جواز إضمار الفعل.

ثم عقَّب قائلاً: ومن العرب من يقول: (متعرضٌ) ومنهم من يقول: «صادقٌ واللهِ[٨٢]. وكلٌّ عربي»[٨٣].

فقوله: «ومن العرب من يقول: «إشارة للرواية الأخرى للمثل وهي رواية «الرفع» وإثباته لها تأكيد عليها، وقوله:

«وكلّ عربي» تصريح منه بجواز الوجهين النصب والرفع.

ثم جاء بمثلين آخرين شاهدين على ذات المسألة هما قولهم: «غضبَ الخيل على اللُّجم» وقولهم: «الظباءَ على البقر».

معقباً عليهما بمثل ما عقب به على المثلين السابقين فقال: ومن العرب من يرفع فيقول: «غضبُ الخيل على اللُّجم» فرفعه، كما رفع بعضهم «الظباءُ على البقر»[٨٤].

ولعل منه أيضاً ما أثبته شاهداً على ما يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل. فقد احتج في هذا الباب بقولهم: «كليهما وتمراً» وقال: «فذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل، وتُرِك ذكر الفعل لِما كان قبل ذلك من الكلام، كأنه قال: «أعطني كليهما وتمراً» كأنه قال: كلاهما لي ثابتان وزدني تمراً [٨٥]».

وهكذا يعتمد سيبويه رواية للمثل يحتج بها لقاعدته، وربما جاء بأخرى ليوضح بها سعة العربية وثراء أساليبها، وهو في كل ذلك بارع في توظيف شواهده من الأمثال: مع الأخذ في الحسبان أنه كان يتجاهل - أحياناً - بعض الروايات التي قد يؤدي ذكرها إلى سقوط المثل كشاهد ومن ثم انتفاء الاحتجاج به.

من ذلك مثلاً المثل الذي جاء به شاهداً في باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره حيث قال: «ومنه قول العرب» أمر مبكياتك لا أمر مضحكاتك...

فقوله: «ومنه قول العرب» يوحي بأن هناك إجماعاً على رواية المثل بهذه الرواية فقط، مع أن الميداني وغيره من جامعي الأمثال قد أثبتوا رواية أخرى للمثل جاء فيها مرفوعاً فقال: «ويروى «أمر» بالرفع، أي أمرُ مبكياتك أولى بالقبول والاتباع من غيره[٨٦] وهي الرواية التي تجاهلها سيبويه .

ومنه أيضاً ما وصفه بأنه قول لبعض العرب: «أغدةً كغدة البعير وموتاً في بيت سلولية»[٨٧].

فقد اكتفى فيه برواية النصب محتجاً بها على انتصاب المصدر بفعل مضمر متروك إظهاره كأنه إنما أراد: أ أغدُّ غُدةً كغدة البعير، وأموت موتاً في بيت سلولية. ولم يصرح برواية الرفع على نحو ما جاء في بعض كتب الأمثال[٨٨]. وإن كان قوله: (من ذلك قول بعض العرب) إشارة - كما سلف - إلى أن للمثل رواية أخرى وتوجيهاً آخر يمكن حمله عليه.

ولعل إثبات بعض الروايات لبعض الأمثال، أو رواية المثل بأكثر من رواية يثير تساؤلاً حول معنى القاعدة التي استقرت في أذهان وفكر كثير من الباحثين والدارسين والتي تقول: «إن الأمثال لا تغير» إذ ما المقصود بالتغيير هنا في ظل تعدد الرواية لبعض الأمثال ؟ وهل نعد تعدد رواية المثل شكلاً من أشكال التغيير ؟ أم أن التغيير الذي قصده هؤلاء تغيير آخر ؟

وإذا كان المثل بيت شعر أو جزءاً أو شطراً من بيت شعر فهل يجوز تغييره ؟ أم نتركه على ما هو عليه وإن دخله شيء من الضرورة التي تجيز للشاعر ما لا يجوز للناثر ؟ وهل المقصود بثبات المثل هو ثبات منطوقة مهما تغير نوع أو عدد المخاطب به على ما قد يوجد فيه من مخالفة ؟ لا شك أن المسألة تحتاج إلى مزيد بحث حتى نصل فيها إلى رأي صحيح نقبل معه هذه القاعدة أو نرفضها أو على الأقل نصوّب ما يحتاج فيها إلى تصويب أو تصحيح.

٨ - مجيء بعض الأمثال ليس احتجاجاً بها؛ بل تمثيلاً واستئناساً ودعماً للقاعدة:

إن النظر في مجموع الأمثال التي وردت في كتاب سيبويه يكشف أن بعضها لم يأت لكونه شاهداً أو حجة يحتج بها

لقاعدة، وإنما جاء على سبيل التمثيل والاستئناس رغبة في التوضيح أو دعماً لرأي أو تأكيداً لقاعدة.

ويلاحظ على هذه الأمثال التي يمكن تسميتها بالأمثال التمثيلية أو التوضيحية ملاحظات منها كثيرة:

١ - أنها تأتي - غالباً بعد استيفاء الشواهد التي يمكن أن تكون حجة أو دليلاً على المسألة التي يريد التقعيد لها. سواء أكانت هذه الشواهد شعراً أم نثراً.

٢ - يقدم لها - غالباً - بقوله: «ومثل ذلك قول العرب في مثل من أمثالها». مما يؤكد أن ما يقدمه إنما جاء به على سبيل التمثيل والاستئناس وبهدف التوضيح لا الاحتجاج.

٣ - هذه الأمثال لا تؤسس قاعدة ولا تحسم خلافاً.

ولعل من أوضح المواضع التي وردت فيها هذه الأمثال: (باب الشيئين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد)[٨٩]، فقد جاء فيه بعدد من الكلمات التي تنطبق عليها القاعدة واحتج لقاعدته بعدد من الشواهد شعراً ونثراً ثم قال: ومثل ذلك قول العرب: «لا أفعل ذلك حيْرِي دهرٍ» : أي أبداً. منزلاً بذلك الشيئين «حيري» و (دهرٍ) منزلة اسم واحد بعد أن ضُمَّ أحدهما إلى الآخر، ومشيراً إلى أن الياء تلتزم الإسكان في الإضافة على نحو ما جاء في هذا المثل.

ومنه ما جاء في: (باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف)، فقد احتج لهذه المسألة بعدد من الشواهد شعراً ونثراً، ثم ذهب إلى القول بجواز إضمار رافع بدلاً من الناصب فقال: «وإن أضمرت الرافع كما أضمرت الناصب فهو عربي حسن، وذلك قولك: إن خيرٌ فخيرٌ .. كأنه قال: وإن كان في أعمالهم خيرٌ فالذي يُجْزون به خيرٌ .. وأتبع ذلك أيضاً بعددٍ آخر من الشواهد إلى أن قال: «ومثل ذلك قول العرب في مثل من أمثالها» إنْ لا حظية فلا أليّة «أي إن لا تكن له في الناس حظية فإني غير أليَّة، كأنها قالت في المعنى: إن كنت ممن لا يُحْظى عنده فإني غيرُ أليّة»[٩٠]، ومنه أيضاً ما جاء في: باب (أسماء الأرَضين)[٩١] عند حديثة عن (هجَر التي رأى أنها مما يؤنث ويذكر، ومن ثمّ يجوز فيها الصرف وعدمه واحتج بقول الفرزدق:

منهن أيام صدقٍ قد عُرِفْت بها أيامُ فارِسَ والأيّامُ من هجرا

فهذا أنث، ثم جاء بقولهم: «كجالب التمر إلى هجرَ»على سبيل التمثيل والاستئناس.

ومنه ما جاء في (باب ما إذا الحقته « لا» لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق به)[٩٢] ، فقد أوضح في هذا الباب أن «لا» في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر، واستشهد لذلك بقول حسان بن ثابت[٩٣]:

ألا طِعَان ولا فُرْسانَ عاديةً إلا تجشُّؤكم عند التنانيرِ .

ثم جاء بقولهم في مثل: (أفلا قِماصَ بالعير)[٩٤] وذلك على سبيل التمثيل والتوضيح.

وهكذا يأتي سيبويه بهذه الأمثال ليس احتجاجاً بها وإنما للتمثيل والتوضيح؛ الأمر الذي يكشف لنا عن جانب جديد من جوانب توظيفه للأمثال، ويؤكد أهميتها عنده.

٩ - احتجاجه بالمثل وإن خالف القياس لكثرته وجريانه على الألسنة:

جاء سيبويه في كتابه بمجموعة من الأمثال التي خرجت عن الأصل وخالفت القاعدة؛ وذلك بهدف إكمال القواعد بإظهار المخالف والشاذ والنص عليهما بغية الوصول إلى قاعدة عامة شاملة وحاصرة لكل داخل فيها أو خارج عنها. ويلاحظ أنه كان ينعت محتوى هذه

الأمثال بأوصاف تكشف عن مخالفتها وخروجها من نحو قولـه: «وليس هذا بكثير ولا بقوي» وقوله: «وليس بمطرد» وقوله: «وهذا قليل» .. وغيرها.

ولعل من أبرز المواضع التي تكشف عن هذه المخالفات: ما جاء في باب: (الحروف التي ينبه بها المدعو)[٩٥]، فبعد أن ذكر أن الأصل في نداء الاسم غير المندوب أن ينبه بخمسة أشياء: يا، وأيا، وهيا، وأيْ، وبالألف، وبين أن الأصل هو ذكر وإثبات هذه الحروف، وأنها قد تحذف استغناء عنها مع المعارف .. قال: ويجوز حذف «يا»من النكرة في الشعر .. وقال في مثل: «افتدِ مخنوقٌ، و«أصبحْ ليلُ» و«أطرق كرا» ثم قال: وليس هذا بكثير ولا بقوي»[٩٦] إشارة منه إلى ما تحمله هذه الأمثال من مخالفة للأصل.

ومنه أيضاً ما جاء في باب (ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها) [٩٧] فقد أورد فيه قول بعضهم: «إن الفكاهة لمقْوَدة إلى الأذى» محتجاً به على مجيء «مقْوَدة» على وزن «مَفْعلة» مخالفة بذلك الأصل، إذ الأصل وجوب الإعلال، وعدم الإعلال شذوذ ومخالفة للقياس، وقد علق على هذا الاستعمال قائلاً: «وهذا ليس بمطردٍ، كما أن أجْودُ ليس بمطردٍ»[٩٨].

ومنه ما جاء في باب: (ما تجيء فيه الفِعْلة تريد بها ضرباً من الفعل[٩٩]) فبعد أن أثبت أن هذا الوزن يأتي لبيان الهيئة كما في قولك: قتلتُه قِتله سوءٍ، تريد الضرب الذي أصابه من القتل. قال: «وقد تجيء الفِعْلة لا يُراد بها هذا المعنى، وذلك نحو: الشِّدة والشِّعرة .. وقالوا: «ليت شِعْري» في هذا الموضع استخفافاً؛ لأنه كثر في كلامهم .. وصار كالمثل، محتجاً لذلك بقولهم في المثل «تسمَع بالمُعَيدِيِّ لا أن تراه» مسوغاً ما فيه من مخالفة في تصغير «معدى» بأنه مثل، وأنه أكثر في كلامهم من تحقير «معدِيٍّ» في غير هذا المثل، ثم أشار إلى وجه المخالفة الموجودة في هذا المثل بقوله: «فإن حقّرت معدِيّ ثقلت الدال فقلت: مُعيدِّىٌّ»[١٠٠].

ولعل من هذا الاحتجاج أيضاً ما أثبته من حديث عن قولهم في المثل: «عسى الغويرُ أبؤساً» الذي ورد ذكره في أكثر من موضع من كتابه، الأول: حديثه عن جواز مجيء «جاء» بمنزلة «كان» على نحو ما جاء في قول العرب: ما جاءت حاجتك، كأنه قال: ما صارت حاجتَك .. وإنما صّير «جاء» بمنزلة «كان» في هذا الحرف وحده؛ لأنه بمنزلة المثل، كما جعلوا «عسى» بمنزلة «كان» في قولهم: «عسى الغويرُ أبؤساً» [١٠١].

الثاني: عند حديثة عن جواز قولهم: مُطِرنا السهلُ والجبلُ أو مطرنا السهلَ والجبلَ، فقد أوضح أن المعنى أنهم مُطِروا في السهل والجبل ولكنهم أجازوا هذا كما أجازوا قولهم: «دخلت البيتَ»، وإنما معناه: دخلتُ في البيت[١٠٢]. ثم قال: «ولم يجيزوه في غير السهل والجبل والظهر والبطن، كما لم يجز «دخلتُ عبدَالله» فجاز ذا في هذا وحده، كما لم يجز حذف حرف الجر إلا في الأماكن، في مثل: دخلتُ البيتَ، واختصت بهذا، كما أن « لدُنْ» مع «غدوة» لها حال ليست في غيرها من الأسماء، وكما أن «عسى» لها في قولهم «عسى الغويرُ أبؤساً» حال لا تكون في سائر الأشياء[١٠٣]مشيراً بذلك إلى جواز أن تكون عسى «بمنزلة» كان «على ما في هذا من مخالفة للأصل وخروج عن القاعدة.

الموضع الثالث قوله: «اعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعلُ يشبهها بكاد يفعلُ، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: «عسى الغوير أبؤساً» فهذا مثل من أمثال العرب، أجروا فيه «عسى» مجرى «كان»

ولا يخفى ما في قوله: «فيفعل حينئذٍ في موضع الاسم المنصوب» من إشارة إلى ما في هذا الاستعمال من شذوذ وخروج عن الأصل وما فيه من دلالة أيضاً على ضرورة أن تؤول «أبؤساً» بجملة حتى يستقيم الكلام[١٠٤]. وقد ذكره ابن جني عند حديثه عن الإطراد والشذوذ، وجعله من قبيل المطرد في القياس والشاذ في الاستعمال[١٠٥].

١٠ - احتجاجه بالمثل الوارد عن لغة من اللغات:

اهتم سيبويه في استدلالاته واحتجاجاته بلغات العرب، فكان يستشهد بها في كثير من المسائل، وكان يعد لغة قريش أفصح اللغات وأعلاها؛ فهي اللغة الأولى والقدمى عنده[١٠٦].

وتأتي بعدها في القوة والفصاحة لغة بني تميم، وإن عدّها الأقيس - أحياناً - في بعض المواضع التي اختلفت فيها اللغتان[١٠٧]. ولم يمنعه ضعف بعض لهجات تميم من الاحتجاج، بل أو بما ورد عليها من أمثال. من ذلك احتجاجه بلغة بكر بن وائل التي وصفها في موضع من الكتاب بأنها « رديئة جداً»[١٠٨] إلا أن هذا لم يمنعه من الاحتجاج بها شعراً ونثراً ففي باب (ما يُسكّن استخفافاً وهو في الأصل متحرك) قال: «ومن ذلك قولهم في فخِذ: فخْذ وفي كبِد: كَبْد .. الخ إلى أن قال: وهو لغة بني بكر بن وائل وأناس كثير من تميم، ثم أحتج لها بقولهم في المثل: «لم يُحْرم من فُصِد له»[١٠٩]

وتتبع هذه الظاهرة عند سيبويه يؤكد أنه كان مهتماً بلغات العرب ولهجاتها بصر ف النظر عن قوة اللغة أو ضعفها، فالغاية عنده بناء القاعدة واستكمال جوانبها وبيان ما هو فصيح؛ ليقاس عليه، وأما غيرُ الفصيح؛ فيوضح ويُنص عليه؛ ليوضع في مكانه المناسب من القاعدة.

١١ - ذكره قصة المثل واستحضار الموقف اللغوي:

اهتم سيبويه في كتابه بدلالة الحال والسياق غير اللغوي وما يتضمنه من عناصر لها تأثيرها في بناء الجملة وإسهامها في تفسير معناها والكشف عن دلالتها.

والثابت لدى الباحثين[١١٠] احتكامه في كثير من المواضع المشكلة إلى دلالة الحال - وما تتضمنه من عناصر ممثلة في المتكلم والمخاطب وما يحيط بهما وبالكلام من ظروف وملابسات - ثقة منه بما يمكن أن تقدمه هذه القرينة من تفسير أو حل لبعض هذه المشكلات.

وتعد الأمثال - بما قد يصحبها من ذكرٍ للموقف الذي قيلت فيه - رافداً مهمّاً من روافد دلالة الحال، يسهم في رسم صورة للمشهد غير اللغوي الذي تم فيه إنتاج الكلام، ومن ثم يكون لها دورها في تفسيره. وقد نبه سيبويه إلى أهمية ذلك في إشارة منه عند حديثه في باب (ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل) حيث ذكر قصة المثل الذي احتج به فقال: «وحدثنا بعض العرب، أن رجلاً من بني أسد قَالَ يوم جَبَلة واستقبله بعير أعور فتطير منه، فقال: يا بني أسد: «أعورَ وذاناب»، فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحته، ولكنه نبههم، كأنه قال: أتستقبلون أعورَ وذا نابٍ ! فالاستقبال في حال تنبيهه إياهم كان واقعاً .. وأراد أن يثبت لهم الأعور ليحذروه»[١١١].

فمن الواضح هنا اعتماده على معطيات دلالة الحال في تفسيره وجه نصب كلمة (أعورَ) وبيان أن الناصب لها عامل محذوف لدلالة الحال عليه.

هذه هي أهم المعالم التي ميزت منهج سيبويه في تعامله مع الأمثال التي أثبتها في كتابه، وهي - بلا شك - تكشف عن عناية واهتمام بالأمثال وجدت صداها

وتأثيرها فيمن خلفَه من النحاة بدءاً من المبرد (ت ٢٨٥هـ) في مقتضبه وابن السراج (ت ٣١٦هـ) في أصوله مروراً بالزجاجي في جمله (ت ٣٤٠هـ) والزمخشري في مفصلة (ت ٥٣٨هـ) ووصولاً إلى ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في تسهيله، وابن هشام (ت ٧٦١هـ) في مغنيه .. إلى آخر قائمة النحاة التي لازالت - إلى اليوم - تهتم بالمثل، وتعدّه شاهداً ذا تأثير في إثبات القاعدة أو تأكيدها.

وقد تمثل اهتمام هؤلاء بالمثل وتأثرهم بسيبويه في إثباتهم عدداً من الأمثال في مؤلفاتهم، جاء معظمها من بين الأمثال التي اعتمدها سيبويه في كتابه، وإن زاد بعضهم عليها أو قلل عنها. إلا أن معظمهم يكاد يتفق على أهمية الأمثال وكونها مصدراً من مصادر الاحتجاج للغة. وقد لوحظ أنهم ينهجون المنهج نفسه، إذ رأوا أن بعض الأمثال يمكن أن تكون شاهداً وحجة أساسية لبناء القاعدة، وأن بعضها الآخر لم يقو ليرتقي إلى هذه المنزلة، فكان المجيءُ به داعماً ومؤكداً للقاعدة؛ لأن غيره من الشواهد كان أوضح منه أو أكثر دلالة على المطلوب في الوقت الذي جاء بعضها لمجرد التمثيل والتوضيح والاستئناس للقاعدة.

فالمبرد - مثلاً - يعتمد قولهم في المثل: «كاد العروس يكون أميراً» «وكاد النعام يطير» على جواز مجيء «كاد» للمقاربة [١١٢].

واستشهد على عدم جواز دخول نون التوكيد الخفيفة والثقيلة على اسم الفعل بقولهم في المثل: «وراءك أوسع لك»[١١٣] كما جاء بقولهم: «في بيته يُؤتى الحكم[١١٤]» شاهداً على جواز تقديم ما حقه التأخير في النية والمعنى، فجاز تقديم الظرف قبل الفاعل على نية التأخير، ثم جاء بقولهم: «إنما يُجزى الفتى غير الجمل»[١١٥] شاهداً على وقوع «إلا» موقع «غير».

وفي مجيء «كأن» بمعنى صار اعتمد ابن مالك قولهم في المثل: « قعدت كأنها حربة»[١١٦].

وعلى الابتداء بالنكرة إذا كانت في معنى المحصور اعتمد ابن هشام قولهم: «شرأهر ذاناب»[١١٧] إلى غير ذلك من مواطن احتجاجهم بالأمثال.

وعلى أي حال فإن تتبع الأمثال في بعض المصادر النحوية يوضح أن سيبويه كان الأكثر عناية واهتماماً بها، فقد أورد منها ما يزيد على الأربعين مثلاً في الوقت الذي لم يزد عددها عند المبرد على خمسة وثلاثين مثلاً، وتعامل الزجاجي مع عشرة منها، بينما استشهد الزمخشري باثني عشر، وتعامل ابن مالك مع سبعة، على حين جاء ابن هشام بواحد وعشرين مثلاً. وهكذا نجد أن مجموع الأمثال التي اعتمدها النحاة في استدلالاتهم يختلف من عالم لآخر، وأن الاستدلال بها في حركة دائمة ومتواصلة، بمعنى أنهم لم يلتزموا في استشهادهم بالأمثال بتلك المجموعة التي أثبتها سيبويه في كتابه، فقد زادوا عليها ونقصوا منها، وربما يرجع ذلك إلى شهرة بعض الأمثال وسريانها في فترة زمنية معينة ثم زوال تلك الشهرة عنها؛ ليحل غيرها محلها في الجريان والسريان، فتدخل بذلك في دائرة الاحتجاج والاستشهاد. وأياً كان الأمر فالمؤكد - عندنا - هو ثبات الأصل في الاحتجاج بالأمثال واعتمادها مصدراً من مصادر الاستشهاد باللغة عندهم. وإن اختلف شكل هذا الاعتماد من عالم لآخر.

وخلاصة القول: إن الأمثال كانت مادة خصبة للاستشهاد واستنباط الأحكام عند سيبويه ومن جاء بعده من النحاة على ما فيها من ضرورات وتجاوزات دعت إليها لغة الإبداع وكثرة القيود الفنية التي تقيدت بها لغة الأمثال، خاصة ما جاء منها شعراً أو جزءاً من شعر.

الهوامش

(١) انظر : **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**. أبو عبيدة البكري ؛ تحقيق إحسان عباس وعبد المجيد عابدين / ٨ .

(٢) انظر : **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال** / ٩ **ومجمع الأمثال** للميداني / ٣٥ .

(٣) انظر: **معجم الأمثال العربية**. محمود إسماعيل صيني وآخرون/٣-٥ **وجمهرة الأمثال** لأبي هلال العسكري؛ تحقيق محمد أبو الفضل، وعبد المجيد قطاش / ٢٨ .

(٤) انظر : **القاموس المحيط**، **والمعجم الوسيط** مادة (مثل) .

(٥) انظر : **مجمع الأمثال** للميداني ٣٣، ٣٤، **والمقتضب** ٢٦١/٤ .

(٦) انظر : السابق ٣٤ . **وجمهرة الأمثال** ٧/١ .

(٧) **المفردات في غريب القرآن**، للراغب الأصفهاني، مادة (مثل) ٢٩٤.

(٨) **زهر الأكم في الأمثال والحكم** للحسن اليوسي ؛ تحقيق وشرح قُصّي الحسيني ٢٣/١ .

(٩) انظر : **المزهر** للسيوطي ؛ تحقيق محمد جاد المولى وعلى البجاوي، ومحمد أبو الفضل ٤٨٦/١ .

(١٠) **كتاب الخطابة** لأرسطو ؛ ترجمة عبد الرحمن بدوي، ٢٤٨ .

(١١) انظر : **مجمع الأمثال** / ٣٤ .

(١٢) سورة الروم، الآية : ٥٨ .

(١٣) سورة الإسراء، الآية : ٨٩ .

(١٤) انظر : **القاموس المحيط**، **والمعجم الوسيط**، مادة (شهد) .

(١٥) انظر : **في أصول النحو** لسعيد الأفغاني / ٦ **والرواية والاستشهاد باللغة**، محمد عيد / ١٠٢ .

(١٦) انظر: **في** تفصيل ذلك، **الاقتراح في علم أصول النحو** للسيوطي، ٣٦ وما بعدها، وانظر أيضاً : **في أصول النحو**، سعيد الأفغاني/ ١٩ وما بعدها، **والاستشهاد والاحتجاج**/١٦١ **والأصول**. تمام حسان/ ١٠١.

(١٧) انظر: **الاحتجاج بالشعر في اللغة - الواقع ودلالته** - لمحمد حسن جبل / ٥٢ وما بعدها .

(١٨) انظر : **الاستشهاد والاحتجاج باللغة** / ١٠٦ .

(١٩) انظر : **الأصول** / ١٠٣-١٠٤ .

(٢٠) **العمدة** ؛ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ٢٠/١، **والمزهر**، للسيوطي ٤٧٢/٢ .

(٢١) انظر : السابق نفسه / ٢٠/١.

(٢٢) انظر : **في** المشترك بين الشعر والمثل، قراءة **في** المدونة التراثية والتنظرية لفاطمة الوهيبي **مجلة التراث العربي**، العدد : ١١٠ .

(٢٣) **العقد الفريد** لابن عبد ربه ؛ تحقيق، محمد سعيد العريان، ٢١٣ .

(٢٤) انظر: شرح **ديوان الحماسة** ؛ تحقيق أحمد أمين، وعبد السلام هارون ٩/١ .

(٢٥) السابق ١٠/١.

(٢٦) **العمدة** لابن رشيق / ١٩٥ .

(٢٧) انظر : **مواد البيان**. ابن خلف ؛ تحقيق حسين عبد اللطيف / ٢٤٥.

(٢٨) **المقتضب** للمبرد؛ تحقيق عبد الخالق عضيمة ٢٦١/٤ .

(٢٩) **المزهر** للسيوطي ٤٨٦/١، ٤٨٧ .

(٣٠) **المحتسب في القراءات**، لابن جني، ٧٠/٢.

(٣١) انظر : **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**. خديجة الحديثي/ ٣٢ وانظر أيضاً : **الكتاب** : ١٤٣/١، ٢١٢، ٢٣٨، ٨٣/٢، ١٠٦، ١٠٨، ١٨٧، ١٠٦/٣، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١٤٣، ١٧٣، ٢٠٩، ٢٢٥، ٦٥/٤، ١٢١، ١٨٩، ٤٧٥، ٤٧٧ .

(٣٢) انظر : **الكتاب** ١٨٧/٣ .

(٣٣) السابق ٤٢١/١ .

(٣٤) **الكتاب** ٥٠٨/٣ .

(٣٥) السابق ٥١٧/٣ .

(٣٦) **الكتاب** ٥١٥/٣، ٥١٧ .

(٣٧) يروى صدراً لبيت جاء بتمامه **في خزانة الأدب** ٨٣/١، ٤٨٩/٤

ومن عِضَةٍ ما ينُبتنّ شكيرُها قديماً ويقتط الزناد من الزند

والعضة : واحدة العضاة، وهو الشجر الضخم، الشكير : صغار الورق . يضرب مثلاً **في** مشابهة الرجل العظيم أباه .. انظر / **مجمع الأمثال** ٧٤/٢ والمثل هنا شاهد على أن زيادة «ما» للتوكيد بمنزلة اللام، ولذا جاز توكيده بالنون .

(٣٨) المعنى : لا تختنين إلا بشرط الألم، والمثل يضرب لمن يطلب أمراً لا يناله إلا بمشقة .

(٣٩) **الكتاب** ٢٥٣/١ .

(٤٠) السابق ٢٥٥/١ .

(٤١) انظر: **الأمثال** للميداني ٣٠/١، وقد ذكر فيه رواية الرفع فقال: ويُروى أمرُ بالرفع، أي أمرُ مبكياتك أولى بالقبول والاتباع من غيره.

والمعنى : اتبع أمر من ينصح لك فيرشدك وإن كان مراً عليك. ولا تتبع أمر من يشير عليك بهواك ؛ لأن ذلك ربما أضّر بك .

(٤٢) **الكتاب** ٢٥٦/١ .

(٤٣) السابق ٢٥٨/١ .

(٤٤) **الكتاب** ٢٦٨/١، ٢٦٩ .

(٤٥) **الكتاب** ٢٦٩/١، ٢٧٠ .

(٤٦) العنن: الأمر، قال الميداني: «يضرب للمعترض فيما ليس من شأنه».

(٤٧) **الكتاب** ٢٧١/١-٢٧٢ .

(٤٨) الملَطى : البيع بغير رجوع . انظر : **الأمثال** للميداني ٢٨٣/٢ .

(٤٩) انظر : **شرح المفصل** لابن يعيش ١١٣/١، **وخزانة الأدب** ٢٧/١ والميداني ٣١١/٢ .

(٥٠) **الكتاب** : ٢٧٢/١-٢٧٣ .

(٥١) **ديوان ذي الرمة** / ٣ **وخزانة الأدب** ٣٧٨/١ والشاهد فيه نصب «ديارَ» بفعل مقدر، تقديره : اذكر ديارَ ميّة» .

(٥٢) **الكتاب** ٢٨٠/١ .

(٥٣) **الكتاب** ٢٨٠/١-٢٨١ .

(٥٤) سورة النساء، الآية: ١٧١ .

(٥٥) انظر: **ديوانه** /٣٤١ **وخزانة الأدب** ٢٨٠/١. وسرحَتَى مالك. منصور على الظرفية، وهما شجرتان لمالك. والسرحة مفرد السرح وهو كل شجر عظيم لا شوك فيه. والربا: الأماكن المرتفعة. جمع ربوة .

(٥٦) **الكتاب** ٢٨٢/١-٢٨٤ .

(٥٧) انظر السابق ٢٨٤/١ .

(٥٨) **الكتاب** ٢٩٠/١ .

(٥٩) وأصله أن رجلاً غير معروف بفضل تسمّى بزيد، وكان زيد مشهوراً بالفضل والشجاعة فلما تسمى الرجل المجهول باسم زيد ذى الفضل، دُفع عن ذلك فقيل له : من أنت زيداً على جهة الإنكار . كأنه قال : من أنت تذكر زيداً، أو ذاكراً زيداً . لكنه لا يظهر ذلك الناصب لأنه كثر في كلامهم حتى صار مثلاً .. ويجوز أن تقول: من أنت زيداً لمن ليس اسمه زيداً على سبيل المثل . انظر: **شرح المفصل** ٢٨/٢ .

(٦٠) **الكتاب** ٢٩٢/١-٢٩٣.

(٦١) انظر: **شرح المفصل** ٢٨/٢، ومجمع الأمثال للميداني ٤٣٠/١ وفيه أن المثل يضرب لمن يؤمر بركوب الأمر الشديد لاقتداره عليه.

(٦٢) **الكتاب** ١١٤/٤ .

(٦٣) انظر : **الكتاب** ٧١/٤ .

(٦٤) انظر : **الكتاب** ٢٥٨/١ .

(٦٥) انظر : السابق ٢٥٨/١-٢٥٩.

(٦٦) البيت للنعمان، انظر : **خزانة الأدب** ٧٨/٢، **وهمع الهوامع** ١٢٠/١ وشرح المفصل ٩٧/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي /٦٨ .

(٦٧) انظر: **المنصف** ١٢٤/١، **وشرح التصريح** ١٩٤/١ **واللسان** مادة (عصر).

(٦٨) انظر : **الكتاب** ١١٣/٤، ١١٤ .

(٦٩) **الكتاب** ٣٣٥/١ .

(٧٠) انظر : **ديوان العجاج** ٦٦، **وخزانة الأدب** ٥١١/٤ **والكتاب** ٣٣٨/١.

(٧١) **الكتاب** ٣٣٨/١ . وانظر مواضع أخرى ٢٥٥/١، ٢٥٦، ٢٨٠، ٢٨٢، ٣٢٩، ٢٣١/٢، ٣٠٦، ٢٤٤/٣ .

(٧٢) انظر : **الكتاب** ٦٤٨/٣ .

(٧٣) **الكتاب** ٢٢٩/٢ .

(٧٤) انظر : السابق ٢٣١/٢ .

(٧٥) **الكتاب** : ٦١٦/٣ .

(٧٦) السابق ٦١٧/٣ .

(٧٧) انظر : **الكتاب** ٢٥٦/١، ٢٧٣ .

(٧٨) **الكتاب** ٥٠/١، ٥١ .

(٧٩) السابق : ١٥٩/١ .

(٨٠) السابق ١٥٨/٣ .

(٨١) انظر : **الكتاب** ٢٥٨/١ .

(٨٢) إشارة إلى قول العرب : حدث فلان بكذا وكذا، فتقول : صادقاً والله، أي قاله صادقاً . انظر: **الكتاب** ٢٧١/١-٢٧٢.

(٨٣) **الكتاب** ٢٧٣/١ .

(٨٤) السابق ٢٧٣/١ .

(٨٥) انظر : **الكتاب** ٢٨٠/١-٢٨١ .

(٨٦) انظر : السابق : ٢٥٣/١، ٢٥٦ **ومجمع الأمثال** ٣٠/١ .

(٨٧) **الكتاب** ٣٣٨/١ .

(٨٨) انظر : **مجمع الأمثال** ٥٧/٢ وفيه «غدةُ كغدة البعير» بالرفع، وقد نبه على رواية النصب التي أثبتها سيبويه .

(٨٩) **الكتاب** ٢٩٦/٣ .

(٩٠) انظر : **الكتاب** ٢٦٠/١-٢٦١، **وجمهرة الأمثال** ٦٧/١، **ومجمع الأمثال** ٢٠/١، والحظية : المرأة تحظى عند زوجها وتصير ذات مكانة وإعزاز . غير ألية : أي غير مقصرة فيما يلزمها لزوجها . وقيل معناه : إن أخطأتك الحظوة فيما تطلب، فلا تأل أن تتودد إلى الناس لعلك تدرك بعض ما تريد» .

(٩١) انظر : **الكتاب** : ٢٤٢/٣ - ٢٤٤ وديوان الفرزدق / ٢٩١ .

(٩٢) **الكتاب** ٣٠١/٢.

(٩٣) انظر : **ديوان حسان** ٢١٥، **وخزانة الأدب** ١٠٣/٢ **والهمع** ١٤٧/١.

(٩٤) انظر : **الكتاب** ٣٠٦/٢ والقماص بالكسر والضم : الوثب . والعير: الحمار الوحشي . والمثل «يضرب لمن لم يبق من جَلَده شيء».

(٩٥) **الكتاب** ٢٢٩/٢ .

(٩٦) السابق ٢٣٠/٢، ٢٣١ .

(٩٧) **الكتاب** ٣٤٨/٤ .

(٩٨) انظر : السابق ٣٥٠/٤ .

(٩٩) **الكتاب** ٤٤/٤ .

(١٠٠) انظر : السابق ٤٤/٤ وانظر أيضاً : **جمهرة الأمثال** ٢٦٦/١، **وخزانة الأدب** ٣١٢/١، ١٤/٢، ٣٦٤/٥، **وزهر الأكم** ١٧٦/٣ **ومجمع الأمثال** ١٢٩/١ .

(١٠١) انظر : **الكتاب**: ٥٠/١، ٥١ .

(١٠٢) انظر : السابق ١٥٨/١، ١٥٩ .

(١٠٣) **الكتاب** ١٥٩/١ .

(١٠٤) ذهب البصريون ومن وافقهم إلى تأويلها بـ (يكون أبؤساً) ورأى الكوفيون أن التقدير (عسى الغويُر أن يكون أبؤساً) ووافقهم على ذلك «المبرد» وذهب ابن يعيش إلى أن التقدير : عسى الغويرُ يبأس أبؤساً، ورأى آخرون أن التقدير : «عسى الغوير يأتي بأبؤس» وانظر هذه التأويلات وغيرها في المقتضب ٧٠/٣ . **وشرح المفصل** ١١٩/٧ **وشرح التصريح على التوضيح** ٢٠٤/١ .

(١٠٥) انظر : **الخصائص** ٩٨/١.

(١٠٦) انظر : **الكتاب** ٤٣٧/٤، ٤٧٣ .

(١٠٧) انظر : السابق ٣١٦/٢، ٣١٨، ٣١٩، ٤٥١/٤-٤٥٣ .

(١٠٨) انظر : السابق ١٩٧/٤ .

(١٠٩) انظر: السابق ١٩٧/٤ .

(١١٠) انظر : **دلالة الحال ودورها في الدراسات النحوية**، رسالة ماجستير بدار العلوم ١٩٩٠م .

(١١١) انظر : **الكتاب** ٣٤٣/١ .

(١١٢) انظر : **المقتضب** ؛ تحقيق عضيمة، ٨٤/٣

(١١٣) السابق ٢٥/٣ .

(١١٤) انظر : **المقتضب** ١٠٢/٤ .

(١١٥) انظر : السابق ٤١٠/٤ وما بعدها .

(١١٦) انظر: **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**؛ تحقيق محمد بركات، ص٥٣.

(١١٧) انظر : **مغني اللبيب**، راجعه إميل يعقوب، ١٥٦/٢ .

المصادر والمراجع

- **الاحتجاج بالشعر في اللغة** - الواقع ودلالته. حسن جبل ٠- دار الجيل.
- **الاستشهاد والاحتجاج باللغة**. محمد عيد ٠- القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٨م.
- **الأصول، دراسة أبستمولوجية**. تمام حسان ٠- القاهرة : الهيئة العامة المصرية للكتاب.
- **الأصول في النحو**. ابن السراج؛ تحقيق عبد الحسين الفتلى ٠- بيروت: دار الرسالة ١٩٩٩م.
- **الاقتراح في علم أصول النحو**. السيوطي؛ تحقيق أحمد محمد قاسم٠- القاهرة، ١٩٧٦.
- **الأمثال عند العرب**. عبد الكريم حسين ٠- الكويت : مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ١٩٨٨م.
- **الأمثال في القرآن الكريم**. ابن قيم الجوزية؛ تحقيق. سعيد الخطيب٠- بيروت : دار المعرفة ١٩٨٣م.
- **الأمثال في القرآن الكريم**. محمد جابر فياض ٠- بغداد : وزارة الثقافة والإعلام ١٩٨٨م.
- **الأمثال في كتاب سيبويه**؛ عرض ومناقشة وتقويم، شوقي المعري، مجلة التراث العربي ٠- دمشق، العدد ٨٦، ٨٧، أغسطس ٢٠٠٢م.

- **الأمثال من الكتاب والسُّنة.** الترمذي؛ تحقيق على محمد البجاوي٠- القاهرة : دار نهضة مصر، ١٩٧٥.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.** ابن مالك؛ تحقيق كمال الدين بركات٠- دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٧٦م.
- **الجمل في النحو الزجاجي؛** تحقيق علي توفيق الحمد ٠- الأردن : دار الأمل ١٩٨٦م.
- **جمهرة الأمثال.** أبو هلال العسكري؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش ٠- بيروت : دار الجيل ١٩٨٨م.
- **خزانة الأدب.** البغدادي؛ تحقيق وشرح عبد السلام هارون ٠- القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٧٩م.
- **الخصائص.** ابن جنى؛ تحقيق محمد علي النجار ٠- القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.
- **الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة.** الأصفهاني؛ تحقيق عبد المجيد قطامش٠- القاهرة، ١٩٨٦.
- **دلالة الحال ودورها في الدراسات النحوية.** كمال سعد أبو المعاطي، ماجستير بدار العلوم٠- القاهرة، ١٩٩٠م.
- **ديوان حسان بن ثابت؛** صححه عبد الرحمن البرقوقي ٠- بيروت، ١٩٦٦م.
- **ديوان العجاج؛** تحقيق عزة محمد حسن ٠- بيروت: دار الشروق، ١٩٧١م.
- **زهرة الأكم في الأمثال والحكم.** الحسن اليوسي؛ تحقيق وشرح قصي الحسين ٠- بيروت : دار ومكتبة الهلال، ٢٠٠٣م.
- **سيبويه النحوي.** هيثم الشيخ عبدو٠- دمشق : دار الأوائل، ٢٠٠٠م.
- **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه،** خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧٤م.
- **شرح ديوان الحماسة.** المرزوقي، نشرة أحمد أمين وعبد السلام هارون٠- القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥١م.
- **شرح ديوان الفرزدق.** عبد الله الصاوي، ١٩٣٦م.
- **شرح مفصل الزمخشري.** ابن يعيش ٠- مصر : المطبعة الأميرية.
- **العقد الفريد.** ابن عبد ربه؛ تحقيق محمد سعيد العريان٠- القاهرة: دار الفكر.
- **العمدة.** ابن رشيق؛ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ٠- بيروت: دار الجيل ١٩٧٢م.
- **فصل المقام في شرح كتاب الأمثال.** أبو عبيده البكري؛ حققه وقدم له، إحسان عباس، عبد المجيد عابدين ٠- دار الأمانة، مؤسسة الرسالة ١٩٨٣م.
- **في أصول النحو.** سعيد الأفغاني ٠- المكتب الإسلامي، ١٩٨٧م.
- **في المشترك بين الشعر والمثل.** قراءة في المدونة التراثية والتنظيرية، فاطمة الوهيبي، مجلة التراث العربي، العدد ١١٠ حزيران ٢٠٠٨م.
- **القاموس المحيط.** الفيروزآبادي ٠- مصر: المطبعة الأميرية، ١٣٠١هـ.
- **الكتاب.** سيبويه؛ تحقيق وشرح عبد السلام هارون - عالم الكتب ١٩٨٣م.
- **كتاب الخطابة.** أرسطو؛ ترجمة عبد الرحمن بدوي ٠- ط٢ ٠- بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٦م.
- **لسان العرب.** ابن منظور المصري ٠- مصر: دار المعارف.
- **مجمع الأمثال.** أبو الفضل الميداني؛ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ٠- القاهرة : مكتبة السّنة المحمدية، ١٩٥٥م.
- **مجمع الأمثال.** الميداني ٠- بيروت : دار المعرفة، ت.
- **المحتسب.** لابن جنى؛ تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي ٠- دار سزكين ١٤٠٦هـ.
- **المزهر.** السيوطي؛ تحقيق محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي البجاوي ٠- القاهرة: البابي الحلبي، ت.
- **المستقصى في أمثال العرب.** جار الله الزمخشري ٠- بيروت : دار الكتب العلمية، ١٩٧٤م.
- **المعجم الوسيط.** مجمع اللغة العربية ٠- القاهرة : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.
- **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب.** ابن هشام؛ تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ٠- دمشق : دار الفكر.
- **المفردات في غريب القرآن** للأصفهاني، ت.
- **المقتضب.** المبرد؛ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ٠- القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .
- **المنصف في شرح كتاب التصريف.** ابن جنى؛ تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ٠- القاهرة : مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٤م.
- **مواد البيان.** ابن خلف؛ تحقيق حسين عبد اللطيف ٠- طرابلس : جامعة الفاتح، ١٩٨٢م.